حركة البناء الوطني
NATION BUILDING MOVEMENT
Syrian Nation Builders

تقرير جلسة رصد التفاعلات الحكومية والمجتمعية في معرض الاستجابة لأزمة وباء كورونا

مقدمة:

استكمالاً لمسار العمل الذي بدأته حركة البناء الوطني ضمن برنامج "الأربعاء السوري" الأسبوعي وبعد أن توقفت الجلسات لمدة شهر ونصف بسبب الأزمة الحالية الناجمة عن انتشار فيروس "كورونا" في العالم، وتحقيقاً لأهداف البرنامج في متابعة أهم القضايا السورية الراهنة ورصد الآراء المجتمعية المختلفة. وبعد النقاش والإجماع على أن إجراء قراءة شاملة ونظرة رصد إلى المناطق السورية المختلفة في ظل أزمة وباء الكورونا هو الموضوع الأكثر إلحاحاً اليوم تم إقامة الجلسة الأخيرة من جلسات الأربعاء السوري باستخدام منصة تواصل الكتروني محلية الصنع تم إعدادها من قبل شباب في مدينة حمص، محاولة من فريق حركة البناء الوطني لإيجاد وسائل جديدة للحوار ومتابعة قضايا السوريين ونقاشها وكما دائماً منح المساحة والفضاء للآراء المختلفة حول شتى المواضيع.

تناولت هذه الجلسة التي عقدت يوم الأربعاء ٢٠٢٠/٤/٢٢ مسألة رصد التفاعلات الحكومية والمجتمعية في معرض الاستجابة لأزمة وباء كورونا، حيث حفلت الفترة الماضية بالقرارات المتسارعة التي أصدرتها الحكومة السورية بدءاً من إغلاق المعابر الحدودية والمطارات ومن ثم تعليق دوام المدارس والجامعات والمتاجر وجميع أماكن التجمعات العامة وإيقاف النقل العام ومنع السفر بين المدن والأرياف والمحافظات وليس انتهاء بإغلاق بعض الأماكن كلياً بعد ثبوت وجود حالات لأشخاص مصابين بالفيروس، وكان لهذه القرارات آثاراً مختلفة على المجتمع السوري وتراوحت درجات الالتزام بها بين المناطق المختلفة.

كان ضيوف الجلسة من الناشطين والعاملين في الشأن العام في مناطق منها كان لها ظروفها الخاصة حيث خضعت لإغلاق وعزل تام (تل منين – السيدة زينب) ومناطق ريفية تم عزلها عن مراكز المحافظات التي تعتمد عليها (جرمانا) وأعضاء مجالس محلية وإعلاميين من مناطق (السلمية – حمص – وادي النضارة – السويداء – دمشق – حلب) حيث كانوا على اطلاع مباشر على أثر القرارات الطارئة على الأرض واستجابة الناس لها، وكانت الأفكار التي طرحت في النقاش هي التالية:

المحاور الرئيسية:

❖ **الاستجابة الحكومية لأزمة كورونا وتفاعل المستويات المحلية:**

- بدأت مجموعة من القرارات بالصدور تباعاً من رئاسة الحكومة ومنها إلى المستويات المحلية وإلى لجان الأحياء، وكان أغلب هذه القرارات احترازياً وسابقاً لانتشار المرض تجنباً للوقوع فيما وقعت فيه دول الجوار.
- في حمص تم تشكيل خلية لمحاربة الفيروس بقيادة المحافظ وهذه اللجنة تجتمع يومياً وقد نتج عنها الكثير من القرارات مثل الإغلاقات وحظر التجول ومنع التجمعات بمساعدة لجان الأحياء والمخاتير إلى جانب مجموعة من المتطوعين من الشباب.
- كانت الجهات الأمنية وقوى الأمن الداخلي في حمص في حالة استنفار دائمة لمراقبة حظر التجول والقبض على الداخلين إلى البلاد بطريقة غير شرعية.
- في تل منين جاء قرار الإغلاق متأخراً وناتجاً عن وفاة سيدة بعد وصولها إلى المستشفى وقد تبين أنها مصابة بمرض كورونا، سبب هذا التأخر مشكلة اجتماعية واضطرابات وتخوف في المنطقة.
- سارعت السلطات في محاولة احتواء الأضرار وتفادي انتشار المرض من خلال فحص جميع أقرباء السيدة المتوفاة وإغلاق بعض الأبنية بشكل كامل مع الحرص على تلبية احتياجات سكانها لضمان عدم مغادرتهم لمنازلهم.
- على الرغم من أن القرارات الحكومية كانت استباقية واحترازية خاصة في المحلة الأولى إلا أنه كان هناك الكثير من الضبابية في المعلومات وكانت القرارات متناقضة ومتضاربة أحياناً. وهذا التعتيم ليس أمراً جديداً وإنما لطالما اتسمت به السياسات المعمول بها في الأزمات ومنها أزمة كورونا.
- أعطت الكثير من القرارات الصادرة صلاحيات للمحافظين ورؤساء المجالس المحلية للتصرف بما يلائم مناطقهم واحتياجاتها لكنهم لم يمارسوا هذا الحق والتزموا كلياً بقرارات الإدارة المركزية. يمكن اعتبار هذا عائداً لعدم تعود القيادات المحلية على اتخاذ القرارات وعدم استعدادها لتحمل المسؤولية الكاملة عنها.
- كانت استجابة المجتمع المدني والأهلي أسرع نسبياً حيث أعادوا تدوير بعض قواهم وإمكانياتهم لخدمة المرحلة الحالية.
- أوجدت بعض شركات القطاع الخاص خطاً لصناعة الكمامات بكميات كبيرة كما ساهمت بعض شركات المنظفات بحملات تعقيم وتنظيف للأحياء.
- كان هناك جانب سياسي طال بعض قرارات المنع والحظر مثل ما حدث في منطقة الشيخ مقصود في حلب التي كانت تحت سيطرة قات سوريا الديمقراطية ولذلك عوملت كمنطقة خارج المدينة مع انها تقع ضمن مدينة حلب.
- في منطقة السيدة زينب جاءت قرارات الإغلاق متأخرة جداً حيث شهدت المنطقة وفود أعداد كبيرة من السياح في الفترة الأخيرة من البلاد التي انتشر فيها المرض مثل إيران

والعراق ولبنان وبعضهم كان حاملاً للفيروس، والمعلوم أن هذه المنطقة مزدحمة جداً ومستوى النظافة فيها متدني جداً لذا فإن المخاطرة بانتشار الفيروس فيها كانت عالية جداً.

- شهدت جميع المناطق والمدن والمحافظات موجات غلاء أسعار خانقة وفي بعض الأماكن كانت نسبة الارتفاع ١٠٠ في المئة أي أن الأسعار تضاعفت فعلياً. وفي ظل هذا كانت المؤسسات التجارية عاجزة عن تأمين الحاجات الأساسية للمواطنين.
- أزمة الخبز والأفران والمعتمدين ما تزال غير محلولة.
-

❖ **التفاعل المجتمعي خلال أزمة كورونا:**

- كانت لجان الأحياء مستعدة دائماً سواء لتأمين لوازم المواطنين أو لنقل المرضى إلى المشافي.
- شارك المجتمع المحلي في حمص من خلال جمع التبرعات وتوزيع سلل غذائية (حوالي ١٥٠٠ سلة)، كما ساهم متبرعون بتقديم معقمات ومطهرات ومستلزمات طبية.
- تعاونت الكنيسة مع المجتمع المحلي في منطقة وادي النضارة في جمع التبرعات وتوزيع المساعدات والسلل الغذائية والطبية.
- ما تزال هناك أزمة في حمص متعلقة بطريقة التجمع على المؤسسات الاستهلاكية والصرافات وهذه من الضروري معالجتها عن طريق الاستعانة بالسيارات الجوالة أو غيرها.
- لعبت المجلس المحلية دوراً كبيراً مع لجان الأحياء من خلال حملات التوعية وتعاونت مع المجتمع المحلي ومع المتبرعين والمبادرات الخيرية.
- في بلدة تل منين وبعد الإغلاق الشامل عانى السكان من قلة الموارد حيث لم تكن المواد الغذائية والخضار التي يتم إدخالها إلى المدينة كافية لتلبية حاجة السكان فضلاً عن أن الجمعيات الخيرية كانت تشتري كميات كبيرة منها لتوزيعها على المحتاجين، وهذا تسبب في ارتفاعات هستيرية في الأسعار وضيق خانق في الحياة اليومية للناس.
- لم تتمتع جميع فئات الشعب السوري بدرجات الوعي ذاتها تجاه المرض وخاصة الوعي الإنساني وكيفية التعامل نفسياً واجتماعياً مع بعضهم في ظل هذه الأزمة، وتجلت قلة الوعي هذه في التعامل المجحف مع أهل بلدة تل منين الضين عانوا من اضطهاد ونفور سكان المناطق المجاورة منهم كما تعرضوا للتنمر ولسوء المعاملة من قبل البعض حتى في الحالات الصحية والإنسانية القاسية.
- لعبت الشائعات دوراً سلبياً جداً في الحالة النفسية لسكان بلدة منين حيث كانت تنتشر في اليوم الأول شائعات حول فتح المدينة وبعدها شائعات أخرى حول استمرار الإغلاق وهذا أعطى شعوراً للناس بأن الأزمة لا تتم إدارتها بروح واحدة وبوجود تخبطات في القرارات.

- هناك الكثير من الفعاليات التي لم تنصاع لقرارات الإغلاق في حلب لأنها وجدتها غير متناسقة ولم يقتنع الناس بجدوى فاعليتها.
- تسبب قرار إغلاق منطقة السيدة زينب بإشكاليات اجتماعية كبيرة في المنطقة لأنها منطقة مكتظة بالسكان وتعاني من سوء الخدمات على اختلافها (ماء – كهرباء – اتصالات – طرقات)، كما أن سكانها من الطبقة الفقيرة وغير المتعلمة وهم أشخاص يعملون يومياً لتأمين قوتهم، وبالتالي فإن تعطيل أعمالهم وإغلاق المنطقة أدى لانتشار السرقات والنزاعات وفاقم حالة الفقر والحاجة.
- لم يكن تفاعل لجان الأحياء والمجالس المحلية كافياً في منطقة السيدة زينب بل إنه كان قاصراً جداً.
- في مدينة السلمية ومثلها محافظة السويداء واللاذقية وطرطوس كان الالتزام بالقرارات الحكومية تاماً أو شبه تام في الأيام الأولى ثم أخذ بالتراجع بعدها، وكانت البلديات والقرى أقل تشديداً بتطبيق القرارات على السكان.
- قامت مجالس البلدات في السويداء ببعض النشاطات البسيطة التوعوية بالمشاركة مع الهلال الأحمر كما شاركت بعض فرق العمل المدني بإغاثة المنقطعين عن العمل، لكن كل هذه الفعاليات كانت محدودة الأثر بسبب غياب التمويل.
- عانت أغلب المبادرات المدنية التي اتجهت نحو الإغاثة من صعوبة التشبيك مع الإدارات المحلية للعديد من الأسباب والنتيجة كانت عدم التوافق والتنسيق في العمل.
- في مدينة جرمانا في ريف دمشق التزم المواطنون بالقرارات لمدة لم تتجاوز الأسبوع وبعدها بدأت تظهر الخروقات لحظر التجول ولفتح المحلات التجارية.
- تم تجهيز مركز للحجر الصحي في مدينة جرمانا، وفي حالات الاشتباه بوجود مرضى حاملين لفيروس كورونا تم عزل أبنيتهم وفحص جميع من هم على اتصال بهم، وزعت سلل غذائية وصحية ووسائل حماية ووقاية للناس من قبل مبادرات شبابية تطوعية، كذلك زود مدخل المدينة بجهاز تعقيم الكتروني لتعقيم السيارات.

❖ تحليل السياق، الأثر والنتائج:

- ليست أزمة وباء كورونا أزمة معتادة ولذا حدثت بعض التخبطات في التعامل معها، نجد الآن عند النظر إلى الوراء أن بعض القرارات جاءت متأخرة وبعضها الآخر كان تطبيقه على الأرض أقل فاعلية مما هو متوقع.
- هناك خلل في آليات التواصل بين المستويات العليا والقاعدية في المجتمع، هذا الخلل كان سبباً في عدم انسجام القرارات مع وضع المجتمع وعدم الالتزام بها أحياناً، ويمكن إرجاع هذا الخلل إلى عدم وجود أدوات لدى الحكومة أو إحصاءات أو بيانات حقيقية تساعدها على وضع الخطط الاستراتيجية ودراسة إمكانية تنفيذها الفعلي.

- كان عدم التنسيق بين الدوائر الحكومية واضحاً بشكل جلي وانقسمت نتائجه سلبياً إلى قسمين، عند البعض كان سبباً في تجاهل القرارات والتسيب وعدم الالتزام، وعند البعض الآخر تسبب في حالة خوف وذعر وفتح المجال أمام الشائعات والمعلومات الخاطئة.
- كان التعاون بين المجتمع المدني والحكومي في حدوده الدنيا مع أنها فرصة مهمة للمجتمع المدني كي يلعب دوره كصلة وصل وأداة لإيصال القرارات بين المستويات المختلفة.
- تراوح إدراك القطاع الخاص لمسؤوليته الاجتماعية بين مناطق وأخرى، فكان على أهبة الاستعداد للمشاركة في العمليات الخيرية الأهلية بينما لم يكن له دور يذكر في مجالات أخرى.
- في أزمات كهذه تتجلى أهمية اللامركزية الإدارية وضرورة تفعيلها في جميع القرارات الصادرة حتى تكون متناسبة مع الاحتياجات الاجتماعية والإنسانية والسكنية والديموغرافية لكل منطقة بحسب خصائصها.
- كان أمراً ملحوظاً أن انعدام الثقة بين الحكومة والمواطن له أثر مباشر على تعاطي الناس واستجابتهم مع القرارات ومع الخطط الحكومية، ولا تبدو هذه الفجوة في طريقها إلى الانحسار وإنما تزداد توسعاً.
- لاحظنا غياب كامل للقوى السياسية في هذه الأزمة فلا أحزاب شاركت ولا مجلس الشعب كان له صوت ولا كتل قديمة أو جديدة كان لها وجود على الأرض.
- أحياناً تستخدم الحكومة التعتيم عن بعض المعلومات تجنباً لإثارة الذعر بين المواطنين والحفاظ على الاستقرار.
- بعض الشعارات ومنها "خليك بالبيت" كانت مستفزة للكثيرين، لأنهم لا يملكون رفاهية البقاء في المنزل ولا يمكنهم إعالة عائلاتهم دون العمل يومياً، ومن هنا يأتي دور المجتمع المدني الذي كان ينتظر منه عدم الانشغال والانسياق التام بالحالة الإغاثية وترك مجال للتواصل مع المجتمع والتمرد على المسلمات والشعارات المنفصلة عن الواقع ودراسة حاجات الناس بشكل أقرب وأكثر عمقاً.

تقييم المشاركين والمقترحات:

أجمع المشاركون في الجلسة على أهمية هذه الجلسة ومثلها من الاجتماعات الحوارية التي تتيح للجميع الاطلاع على واقع باقي المناطق وتجميع الأفكار والمقترحات للخروج منها بنتائج مفيدة يمكن العمل من خلالها على إيجاد الحلول المناسبة وكانت أهم التوصيات التي طرحت:

- ضرورة تفعيل اللامركزية الإدارية في جميع القرارات الصادرة كي تلائم خصائص كل منطقة.

- توعية وتمكين المجتمع المدني نحو تثبيت أدواره المتمثلة في كونه صلة الوصل بين مختلفة المستويات الاجتماعية وبين الحكومة والشعب وعليه مسؤولية النهوض بدوره من المستوى الإغاثي.

- التركيز على أهمية المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص وأهمية وجوده إلى جانب الجهات الحكومية في الأزمات.

- يقع على عاتق الإدارات المحلية مهمة التفاعل والشراكة مع المبادرات المدنية والأهلية ودعمها لتكون الفائدة والأثر أعظمي للمواطنين.

سارت الجلسة بسلاسة من نواحي التيسير وتداول الحوار وتدارك الأخطاء التقنية الطارئة، وحاول الميسر استغلال الوقت مع المشاركين لسماع أكبر قدر من الأفكار المتنوعة وتخصيص وقت كافي لكل منطقة على حدة، ورغم أن مدة الجلسة طالت أكثر من المتوقع إلا أن زخم الأفكار والنقاش كان غنياً ومن الصعب حصره في ساعة محددة.

حركة البناء الوطني